السعودية تنفذ وعدها.. روسيا تعاند.. ترامب يعرض الوساطة

حرب أسعار النفط العالمية تشتعل من جديد

نفذت السعودية تعهدها بزيادة صادراتها النفطية بداية أبريل الحالي، في وقت عرض فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب استعداده للتوسّط في الخلاف النفطي بين موسكو والرياض، وسط تهاوي أسعار الخام بالأسواق العالمية.

وانطلقت بالفعل أول موجة من النفط الخام السعودي الإضافي إلى أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى أن حرب الأسعار التي أشعلتها الرياض وموسكو ما زالت قائمة.

وقامت المملكة بتحميل بالفعل عدة ناقلات نفط عملاقة استأجرتها في وقت سابق من الشهر الحالي، لزيادة قدرتها على تصدير كميات أكبر من الخام.

كما استغلت المملكة الأسابيع القليلة الماضية في نقل كميات كبيرة من الخام، لتخزينها في مستودعات بمصر، لتكون جاهزة للضخ إلى أسواق أوروبا.

وتشير هذه التحركات إلى أن الرياض زادت إنتاجها من النفط بالفعل، ليصل إلى 12.3 مليون برميل يوميا خلال الشهر المقبل، مقابل 9.7 ملايين برميل يوميا خلال فبراير الماضي.

وفي إشارة إلى أن السعودية تضخّ أكبر كمية ممكنة من النفط إلى الأسواق، ارتفعت صادراتها من حوالي سبعة ملايين برميل يوميا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من مارس الماضي، إلى حوالي تسعة ملايين برميل يوميا خلال الأسبوع الرابع من الشهر.

استمرار الخلاف

يأتي ذلك في الوقت الذي تضغط فيه إدارة ترامب على كل من السعودية وروسيا لإنهاء الحرب الدائرة بينهما، من أجل استعادة استقرار سوق النفط العالمية.

وبينما أكدت الحكومة الروسية الثلاثاء وجود توافق روسي أميركي على أن أسعار النفط الحالية ليست في صالح البلدين، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إن موسكو والرياض لا تجريان محادثات بشأن سوق النفط في الوقت الراهن.

فقد قالت وزارة الطاقة الروسية إن الوزير ألكسندر نوفاك بحث مع وزير الطاقة الأميركي دان بروليت عبر الهاتف التعاون المشترك.

وأكد الوزيران على أن انخفاض الطلب وفائض الإمدادات في سوق النفط، يشكلان مخاطر في الأجل الطويل.

وأضافت الوزارة أن الوزيرين سلطا الضوء على «الحاجة للتعامل على نحو بناء مع التحديات القائمة، والحاجة لمواصلة الحوار».

في المقابل، قال ديمتري بيسكوف إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا ينوي بشكل فوري الحديث هاتفيا مع القيادة السعودية، وإن تلك المحادثات قد يجري الإعداد لها سريعا إذا اقتضت الضرورة.

دور أميركي

في الأثناء، أبدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب استعداده للتوسّط بين السعودية وروسيا، لوقف حرب أسعار النفط الدائرة بين البلدين والتي أدّت إلى انهيار أسعار الذهب الأسود.

وخلال مؤتمره الصحفي اليومي في البيت الأبيض حول تطوّرات مكافحة وباء كورونا (كوفيد19–) في الولايات المتحدة، قال ترامب إنّ «البلدين يناقشان ذلك وسأنضمّ إليهما في الوقت المناسب إذا لزم الأمر».

وأوضح أنه بحث مطوّلا هذا الملف مع كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وذلك خلال مكالمتين هاتفيتين في الأيام الأخيرة، وقال ترامب «أجرينا حوارا ممتازا مع الرئيس بوتي، وأجرينا حوارا ممتازا مع ولي العهد».

انخفاض متواصل

وفي التعاملات الصباحية، تهاوت أسعار النفط بالأسواق العالمية في أعقاب أكبر خسائر فصلية وشهرية على الإطلاق للخام، إذ تفاقمت مخاوف تخمة المعروض بفعل ارتفاع فاق التوقعات في المخزونات الأميركية، واتساع هوة الخلاف داخل أوبك.

وأسعار النفط قرب أقل مستوياتها منذ عام 2002، وسط أزمة فيروس كورونا العالمية التي أدت إلى تباطؤ اقتصادي عالمي وخفضت الطلب على الخام، وأنهت التعاملات الآجلة على الخام الربع الأول منخفضة نحو 70% بعد خسائر قياسية في مارس/آذار المنصرم.

وأظهرت بيانات معهد النفط الأميركي أن مخزونات الخام الأميركية زادت 10.5 ملايين برميل الأسبوع الماضي، متخطية كثيرا التوقعات بارتفاع أربعة ملايين برميل.

توقعات بمزيد من الخسائر

وقال خبراء في القطاع –في مقابلات نشرها بنك غولدمان ساكس– إن أسعار النفط قد تواصل النزول بفعل تراجع الطلب في ظل أزمة فيروس كورونا.

وقال هؤلاء الخبراء إن الطلب قد يتراجع 20 مليون برميل يوميا في أبريل الحالي، أو حتى أكثر من ذلك.

وأضافوا أن المدة التي يحتاجها التخلص من الفائض الحالي ومدة بقاء الأسعار منخفضة، تعتمدان أكثر على تطورات وباء فيروس كورونا.

وتابعوا أنه إذا تكللت جهود السيطرة على الوباء بالنجاح خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة، و»بدأنا نشهد انتعاشة في الصيف، فإننا قد نرى ارتفاعا كبيرا في نمو الطلب في 2021».

لكن جيف كوري رئيس أبحاث السلع الأولية العالمية لدى غولدمان ساكس، أعاد ذكر وجهة نظر البنك وهي أن برنت سيبقى على الأرجح قرب 20 دولارا للبرميل، لأن من السهل على منتجي الخام التخزين في المياه أكثر من منتجي خام غرب تكساس، الوسيط الأميركي القياسي الذي سيواجه ضغطا شديدا على السعر.

صعود الأسعار بعد طلب أمريكي بتهدئة الأسواق

صعدت أسعار النفط قليلا في بداية تعاملات أمس الخميس، مدفوعة بطلب أمريكي لكل من السعودية وروسيا، بتهدئة أسواق النفط، إلا أن تخوفات تخمة المخزونات تضغط على الأسعار.

وفجر الخميس، طلبت وزارة الطاقة الأمريكية من السعودية وروسيا، تهدئة أسواق النفط بعد إعلان المملكة زيادة إنتاجها النفطي فوق 12 مليون برميل يوميا في أبريل / نيسان الجاري، و13 مليونا الشهر المقبل.

والأربعاء، أصدرت شركة أرامكو السعودية بيانا قالت فيه إنها سجلت أرقاما قياسية في تحميل 15 ناقلة نفط بأكثر من 18.8 مليون برميل، دون تفاصيل أكثر.

صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يونيو ، بنسبة 6.39 بالمئة أو 1.57 دولارا إلى 26.32 دولارا للبرميل.

كما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم مايو بنسبة 5.42 بالمئة أو 1.10 بالمئة إلى 21.41 دولارا للبرميل.

وتضغط ثنائيتا زيادة الإنتاج السعودي وتراجع الطلب العالمي على الخام نتيجة جائحة كورونا، أكثر على أسعار النفط، حيث هوت الأربعاء لأدنى مستوى منذ 2002.

صندوق النقد الدولي: مواردنا «كافية» للتعامل مع الفيروس

قال مسؤولون في صندوق النقد الدولي، إن جائحة فيروس كورونا تفرض ضغوطا كبيرة على اقتصادات الأسواق الناشئة، لكنهم أبدوا ثقتهم في كفاية موارد الصندوق لتلبية حاجات تلك الدول.

وأبلغ المسؤولون الصحفيين، في مؤتمر بالهاتف، أن الصندوق «بعيد» عن استنفاد إجمالي طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار، ويعمل على استكشاف مصادر جديدة للتمويل والسيولة للدول الأعضاء.

وأوضحوا أن أكثر من 80 دولة، معظمها بلدان أسواق ناشئة، قد طلبت بالفعل من صندوق النقد نحو 20 مليار دولار قروضا طارئة منعدمة، أو منخفضة الفائدة، وأن خبراء الصندوق يعكفون على تلك الطلبات للانتهاء منها بأسرع ما يمكن.

وقال أحد المسؤولين «نرى الأزمة تتجه صوب الأسواق الناشئة. جميع الدول ذات الدخل المنخفض تشهد الآن تسارعا في معدلات الإصابة كالذي شهدناه في الصين والاقتصادات المتقدمة».

وأضاف أن حاجات التمويل أكبر في بعض تلك الاقتصادات بسبب النزوح الكبير لرؤوس الأموال والتراجع الحاد في أسعار السلع الأولية. وأصاب فيروس كورونا أكثر من 878 ألف شخص وأودى بحياة 43 ألفا و412 في أنحاء العالم.

وإلى جانب برامجه القائمة، يدرس صندوق النقد إحياء مقترح لخط سيولة قصير الأجل طُرح قبل عدة سنوات، يمكن تطبيقه سريعا في حالة موافقة الدول الأعضاء، حسبما ذكر مسؤولو الصندوق.

آلية جديدة

اتخذ صندوق النقد قراراً بتمديد آلية الإقراض الثنائي لمدة 3 سنوات ليضمن كامل قدراته الإقراضية في إطار خطة الصندوق لمواجهة التبعات الاقتصادية لفيروس كرونا المستجد «كوفيد 19».

وقال الصندوق إن الإطار الجديد يتطابق مع ما أقره الصندوق في 2016، وهي الآلية التي كان يفترض انتهاء العمل بها في نهاية العام الجاري وقام الصندوق بتمديدها لمدة 3 أعوام قابلة للتمديد لعام آخر حتى نهاية 2024.

والبداية مع آلية الإقراض الثنائي التي أعلن الصندوق عن تمديدها لمواجهة كورونا، وهي أحد الأدوات التمويلية المؤقتة للصندوق والتي تم ابتكارها إبان الأزمة المالية العالمية وتسمح للدول الغنية الأعضاء بالإقراض بصورة مباشرة إلى الدول الفقيرة والأشد احتياجا.

ودخل الصندوق في تلك الاتفاقات الثنائية للمرة الأولى في الفترة ما بين –2009 2010، وبالعام 2012 ومع تعمق الأزمة في منطقة اليورو اتفق الصندوق مع بعض أعضائه على تفعيل الآلية من جديد لمدة 4 سنوات تنتهي في 2016 لتكون بمثابة «خط دفاع ثالث» كما يعرفها الصندوق على موقعه الإلكتروني لتلبية احتياجات أعضائه العاجلة.

وبالعام 2016، أقر الصندوق بالاتفاق مع 40 من أعضائه على تمديد آلية الإقراض الثنائي لمدة 3 أعوام قابلة للتجديد لمدة عام بنهاية 2020، وبلغت قيمة السيولة التي تعهد الأعضاء بتوفيرها في حينه 317 مليار وحدة سحب خاصة أو ما يوازي 440 مليار دولار، ويتضمن إقرار تلك القروض من الصندوق موافقة 85% من الدائنين المسموح لهم بالتصويت، بحسب الموقع الرسمي للصندوق.

ووحدة السحب الخاصة، هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالدول الأعضاء، وكانت قيمة حق السحب الخاص تعادل نحو 0،88 غراما من الذهب أو ما يوازي دولارا أميركياً في حينه، فيما ألغي العمل بتلك الآلية منذ العام 1973 وأصبحت وحدة السحب الخاصة تعادل سلة من العملات هي الدولار الأميركي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني.

ويشير الصندوق إلى أن تلك الآلية تم تفعيلها 10 مرات في الفترة ما بين أبريل 2011 وفبراير من العام 2016 حين تم استخدام الآلية لأخر مرة منذ ذلك الحين.

وتبلغ موارد الصندوق من نظام الحصص نحو 660 مليار دولار أو 477 مليار وحدة سحب خاصة. وبحسب الموقع الرسمي للصندوق، فإن حيازته من الذهب تبلغ نحو 2814 طن متري تكونت من مدفوعات البلدان الأعضاء ما يجعل الصندوق من أكبر حائزي الذهب بالعالم ولكن تضع اتفاقية تأسيس الصندوق قيودا صارمة لاستخدام الذهب، إذ يتطلب الأمر موافقة 85% من أعضائه.

الأدنى منذ 2008.. بسبب «كورونا»

بطالة منطقة اليورو تسجل 7.3 بالمئة في فبراير

تراجعت نسبة البطالة في منطقة اليورو، إلى 7.3 بالمئة في فبراير الماضي، وهو الشهر الأخير قبل إعلان دول المنطقة حالة الطوارئ في مارس/ آذار 2020، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

وأعلنت غالبية دول منطقة اليورو (تضم 19 بلدا) والاتحاد الأوروبي (يضم 27 بلدا)، الشهر الماضي، حالة الطوارئ على مستوى دولي لمحاربة وباء «كوفيد19–»، شملت تقليص الحركة والأنشطة الاقتصادية وغلق الحدود.

وقال مكتب الإحصاءات الأوروبية (يوروستات) في بيان، إن معدل البطالة موسمياً في منطقة اليورو، تراجع من 7.4 بالمئة في يناير 2020، ومن 7.8 بالمئة في فبراير 2019. ويعتبر المعدل المسجل في منطقة اليورو خلال فبراير الفائت الأدنى منذ مارس 2008.

في المقابل، بلغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 6.5 بالمئة في فبراير 2020، مستقرا مقارنة بشهر يناير السابق له، ونزولا من 6.9 بالمئة في فبراير 2019. وما يزال معدل البطالة في دول الاتحاد، الأدنى منذ بداية سلسلة البطالة الشهرية في فبراير 2000.

وذكر الإحصاء أن 13.984 مليون رجل وامرأة عاطلون عن العمل في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية فبراير الماضي، منهم 12.047 مليون في منطقة اليورو.

النمسا تحقق رقم قياسي

من جانبها، اعلنت الحكومة النمساوية ان وباء (كورونا المستجد – كوفيد 19) تسبب في ارتفاع معدل البطالة في البلاد الى اكثر من نصف مليون عاطل وهو مستوى غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقال نائب المستشار فرنير كوغل في مؤتمر صحفي مشترك عقده اليوم مع كبار أعضاء الحكومة انه وفقا لاحصائية مكتب العمل الحكومي فان عدد العاطلين عن العمل ارتفع في مارس الماضي بنسبة تزيد على 52 بالمئة ليصل الى 562 الف شخص مقارنة بمارس من العام الماضي.

وأعرب كوغل عن الأمل في أن تكون الحكومة قادرة على إعطاء نظرة مستقبلية أكثر وضوحا بنهاية أبريل الحالي لاسيما من ناحية رفع القيود وإعادة الحياة الى وضعها الطبيعي بشكل تدريجي. تجنب كوغل تحديد سقف زمني بشأن المدة التي ستستغرقها إجراءات مكافحة وباء (كورونا) وحث المواطنين على الصبر لفترة طويلة لاحتواء كورونا.

القطاع الخاص الأميركي يخسر 27 ألف وظيفة في مارس

أظهرت بيانات حديثة أن القطاع الخاص غير الزراعي الأميركي ألغى 27 ألف وظيفة في شهر مارس الماضي، مقابل إضافة 179 ألف وظيفة خلال الشهر السابق له.

وكانت تقديرات المحللين تشير إلى القطاع الخاص غير الزراعي في الولايات المتحدة سيلغي 150 ألف وظيفة خلال الشهر الماضي.

تأتي هذا الأرقام قبل ظهور كامل أثر فيروس كورونا المستجد المتوقع لتأثيراته أن تشتد شراسة في الأسبوعين المقبلين، بحسب تقديرات المسؤولين الأميركيين.

وألغى قطاع إنتاج السلع 9 آلاف وظيفة في الشهر الماضي، في حين خفض قطاع الخدمات 18 ألف وظيفة خلال نفس الفترة. ويترقب المستثمرون صدور بيانات الوظائف الشهرية الجديدة في الولايات المتحدة الجمعة المقبلة.

كورونا يعطل مصانع العالم.. الإنتاج عند أقل مستوى في 11 عاماً

عانت المصانع في العالم الشهر الماضي أحد أسوأ الشهور أداء في تاريخها، إذ أرغم انتشار فيروس كورونا العديد من المصانع إلى الإغلاق مع توقف سلاسل التوريد.

وتشير البيانات الواردة من أسيا إلى أوروبا والولايات المتحدة إلى أن نشاط التصنيع تعرض لصدمة كبيرة، وتشير بيانات إلى أن نشاط التصنيع في بعض الدول تراجع إلى أدنى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية الماضية.

وفي إيطاليا، تراجع مؤشر الإنتاج الشهري الصادر عن أي أتش إس ماركت إلى أدنى مستوى منذ تدشين المؤشر نفسه في 1997.

وتراجعت الطلبيات والوظائف في المصانع الأميركية إلى أدنى مستوى في 11 عاما، الشهر الماضي، وفقا لتقرير صادر عن معهد إدارة التوريد.

وفي منطقة اليورو، انكمش نشاط التصنيع في كل من ألمانيا وفرنسا بجانب إيطاليا، وهم أكبر ثلاث اقتصادات في أوروبا. وجاء متوسط الإنتاج والطلبيات الجديدة عند أدنى مستوى في 11 عاما. وسجلت بريطانيا أيضا تراجعا كبيرا في معدلات الإنتاج والوظائف.